

إفاضة العوائد

[133] الشارع جعل العمل به محرما ، فلا اشكال في أن الاتيان بمؤدى الظن الممنوع لا يعد من الموافقة الظنية ، فان مقتضى حرمة العمل بالظن المفروض - في هذه الحال - عدم فعلية الواقع المتعلق للظن الممنوع ، فان الظن - بحرمة العمل بظن فعلا - يلزم الظن بان التكاليف الواقعية - التى فرض كونها معلومة فعلا - في غير مؤدى الظن المفروض ، فلا يعد العمل بالظن المفروض من الاطاعة الظنية للتكليف الفعلى ، حتى يحكم بوجوبه . هذا ما يقتضيه النظر . واما لو قيل بحجية الظن في حال الانسداد اثباتا ونفيا ، بمعنى وجوب الاخذ بمؤداه على كل حال في الواقعيات وفي الطرق ، بحيث كان ملاك الحجية في الظنون المتعلقة بالواقع موجودا مطلقا ، وكذا في الظنون المتعلقة بالطرق . وبعبارة اخرى كان حال الظن حال الانسداد ، حال العلم حال الانفتاح ، فيشكل الامر في المقام من حيث أن ملاك الاعتبار موجود في كليهما . والاخذ باحدهما دون آخر ترجيح بلا مرجح . وقد يقال في المقام بتقديم الظن المانع ، فانه بمؤداه يمنع عن الظن الممنوع بخلاف الظن الممنوع ، فانه بمؤداه لا ينفى المانع ، بل ينفيه بواسطة المنافاة ، وعدم امكان الاجتماع في الحجية ، فخرج الظن الممنوع من باب التخصص ، لانه من الظنون التى قام الدليل على عدم اعتبارها ، وقلنا بان موضوع الحجية عند العقل الظن لم يقم دليل على عدم اعتباره ، بخلاف الظن المانع ، فانه ان خرج فانما هو من باب التخصص . ثم قاس هذا القائل المقام بمسألة الشك السببي والمسببي ، فان الوجه - في تقديم الشك السببي - هو ان دخوله تحت الدليل يوجب خروج الشك المسببي موضوعا ، بخلاف الشك المسببي ، فانه
